

(٣٦) كتاب الهبة (١)

[١] / العُمريّ (٢)

١ / ٦٨٨

ص

[١٧٣٠] قال الشافعي رحمة الله عليه : وهو يروى عن ربيعة إذ ترك حديث

(١) لم يجد البلقيني هنا ما يتعلق بالهبة فنقل أبواباً من اختلاف مالك والشافعي ، واختلاف العراقيين ، وطبعت هذه في هامش البرلاقية - ولما كانت هذه ستأتي فقد حذفناها اكفاء بوجودها هناك .
(٢) في (ب ، ت) : « وفي بعض النسخ مما ينسب للأم في العمري » وهي عبارة البلقيني ؛ لأن هذا الباب منقول من الترتيب الاصل الذي تمثله نسخة (ص) وأصله في الجنائيات فنقل من هناك .

[١٧٣٠] روى الشافعي هذا الحديث عن مالك ، عن ابن شهاب به ، في كتاب اختلاف مالك والشافعي رقم [٣٧٢١] .

ولفظه : « أيما رجل أعمر عُمريّ له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها ؛ لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » . والضمير في « وهو » يرجع إلى مالك .
* ط : (٢ / ٧٥٦) (٣٦) كتاب الأفضية - (٣٧) باب القضاء في العمري . (رقم ٤٣١) . وفيه : « لا ترجع إلى الذي أعطاها أبدا » .

* م : (٣ / ١٢٤٥) (٢٤) كتاب الهبات - (٤) باب العمري - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . (رقم ١٦٢٥ / ٢٠) .

ومن طريق الليث (بن سعد) عن ابن شهاب بهذا الإسناد : « من أعمر رجلاً عمري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها ، وهي لمن أعمر ولعقبه » .
وفي رواية : « أيما رجل أعمر عمري فهي له ولعقبه » . (رقم ١٦٢٦ / ٢١) .

ومن طريق ابن جريج ، عن ابن شهاب به ، ولفظه : « أيما رجل أعمر رجلاً عمري له ولعقبه فقال : قد أعطيتها وعقبك ما بقي منكم أحد ، فإنها لمن أعطيها ، وإنها لا ترجع إلى صاحبها ، من أجل أنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » . (رقم ١٦٢٥ / ٢٢) .

ومن طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة عن جابر قال : إنما العمري التي : أجاز رسول الله ﷺ أن يقول : هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال : هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها .

قال معمر : وكان الزهري يفتي به .

ومن طريق يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : « العمري لمن وهبت له » .

ومن طريق أبي خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها ؛ فإنه من أعمر عُمريّ فهي للذي أعمرها حياً وميتاً ولعقبه » .

ومن طريق عن أبي الزبير بمثل السابق ، وفي بعضها : جعل الأنصار يعمرون المهاجرين فقال رسول الله ﷺ : « أمسكوا عليكم أموالكم » .

العُمري: أنه يحتج بأن الزمان قد (١) طال ، وأن الرواية يمكن فيها الغلط ، فإذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي ﷺ : أنه قال (٢) « من أعمار عمرى له ولعقبه فهي للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث .

(١) قد « ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢) « أنه قال » : سقط من (ب) وأثبتناه من (ص ، م) .

= وقد ذكر البيهقي روايات الشافعي لهذا الحديث ، قال :

رواه الشافعي في كتاب حرمله عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر ، عن رسول الله ﷺ قال : « لا تكون العُمري حتى يقول : لك ولعقبك ، فإذا قال : هي له ولعقبه فقد قطع حقه فيها » .

قال البيهقي : ورواه الشافعي أيضاً عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قضى في من أعمار عمرى له ولعقبه فهي له .

لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا ثنياً .

وفي رواية لهذا الحديث : قال أبو سلمة : لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث ، فقطعت الموارث شرطه .

قال البيهقي : هذا حديث رواه الليث بن سعد وابن جريج ومعر وابن أبي ذئب ، وعقيل ، وفليح بن سليمان وجماعة عن الزهري بهذا المعنى .

وبعضهم جعل قوله : « لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » من قول أبي سلمة منهم ابن أبي ذئب ، وبعضهم لم يذكرها أصلاً ، منهم الليث بن سعد .

وخالفهم الأوزاعي ، فرواه عن الزهري ، عن عروة ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ : « من أعمار عمرى فهي له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه » (المعرفة ٥ / ٦ - ٧) .

وكذلك رواه البخاري :

* خ : (٢ / ٢٤٣) (٥١) كتاب الهبة ، وفضلها ، والتحريض عليها - (٣٢) باب ما قيل في العُمري والرقي - عن أبي نعيم ، عن شيبان ، عن يحيى (بن أبي كثير) عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال : قضى النبي ﷺ بالعُمري أنها لمن وهبت له . (رقم ٢٦٢٥) .

قال البيهقي : وكان الشافعي في القديم يذهب إلى ظاهر ما رواه عن مالك ، ويجعل العُمري لمن أعمارها إذا أعمارها مالها المعمر له ولعقبه ، ويحتج بقوله : « لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث » .

وقال في موضع آخر من القديم : ومن أعطى ما يملكه المعمر وحده رجع عندنا إلى من يعطيه .

ثم يشبه أن يكون الشافعي وقف على أن هذا اللفظ ليس من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول أبي سلمة ، فذهب فيما ترى ودلت عليه رواية المزني إلى جواز العُمري لمن وهبت له ، وأنها تكون له حياته ولورثته إذا مات ، وإن لم يقل : « ولعقبه » إذا أقضها المعمر .

واحتج بما رواه - أي الشافعي - عن ابن عيينة ، عن عمرو (بن دينار) ، عن سليمان بن يسار أن طارفاً قضى بالمدينة بالعُمري ، عن قول جابر بن عبد الله ، عن النبي ﷺ . [رواه الشافعي في كتاب

اختلاف مالك والشافعي . رقم : ٣٧٢٦] .

رواه مسلم في الصحيح عن إسحاق بن إبراهيم ، عن سفيان بن عيينة وقال : قضى بالعُمري للوارث [م ٣ / ١٢٤٧ - ٢٤ كتاب الهبات - ٤ باب العُمري] (المعرفة ٥ / ٧ - ٨) .

[١٧٣١] قال الشافعي رضي الله عنه : وقد أخبرنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعمار شيئاً فهو له » .

[١٧٣٢] قال الشافعي : وأخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس عن حُجْرِ المَدْرِيِّ ، عن زيد بن ثابت : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) أنه قال : « العمري للوارث » .

[١٧٣٣] قال الشافعي : وأخبرنا سفيان ، عن عمرو بن دينار وابن أبي نجیح ، عن حبيب بن أبي ثابت قال : كنا عند ابن عمر (٢) فجاءه أعرابي فقال له : إني (٣) أعطيت بعض بني ناقة حياته - قال عمرو في الحديث : وإنها تناجحت - وقال ابن أبي نجیح في حديثه : وإنها أضنت واضطربت (٤) - فقال : هي له حياته وموته . قال : فإني تصدقت

(١) في (م) : « النبي » ، وما أثبتاه من (ص ، ب) .

(٢) في (ب) : « عبد الله بن عمر » ، وما أثبتاه من (ص ، م) .

(٣) « إني » : ساقطة من (م) ، وأثبتها من (ص ، ب) .

(٤) في (ص ، م) : « أصيبت واضطربت » ، وما أثبتاه من (ب) .

[١٧٣١] * س : (٦ / ٢٧٣) (٣٤) كتاب العمري - (١) باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر جابر في العمري - من طريق سفيان به (رقم ٣٧٣١) .

* د : (٣ / ٨٢٠) (١٧) كتاب البيوع - (٨٨) باب من قال فيه : « ولعقبه » - من طريق سفيان به (رقم ٣٥٥٧) .

والحديث صحيح ، وابن جريج وإن كان مدلساً فإنما نقي عننته في غير عطاء فقد صح عنه أنه قال : « إذا قلت : « قال عطاء » فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت » . (الإرواء ٦ / ٥٢ - ٥٣) .

[١٧٣٢] * س : (٦ / ٢٧١ - ٢٧٢) (٣٤) كتاب العمري - من طريق سفيان به . (رقم ٣٧٢١) .
* جه : (٢ / ٧٩٦) (١٤) كتاب الهبات - (٣) باب العمري - من طريق سفيان به (رقم ٢٣٨١) .

* ابن حبان - الإحسان : (١١ / ٥٣٤) كتاب العمري والرقبي - ذكر خبر قد وهم في تأويله من لم يحكم صناعة الحديث - من طريق محمد بن عبد الله بن بزيع ، عن يزيد بن زريع ، عن روح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار به . ولفظه : « العمري سيلها سبيل الميراث » .

وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير محمد بن عبد الله بن بزيع ، فمن رجال مسلم ، وحُجْر المَدْرِيِّ - وهو ابن قيس فقد روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو ثقة .
[١٧٣٣] لم أعر عليه عند غير الشافعي ، وقد رواه بسنده عنه البيهقي في السنن الكبرى (٦ / ١٧٤) .

وقوله : « أضنت » قال البيهقي : « كذا روى ، وقال أبو سليمان : صوابه « ضنت » يعني : تناجحت .

وقال البيهقي : وهذا يدل على أن الذي روى عن ابن عمر من أنه ورث حفصة بنت عمر دارها قال : وكانت حفصة رضي الله عنها قد أسكنت ابنة زيد بن الخطاب ما عاشت ، فلما توفيت ابنة زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ، ورأى أنه له - ورد في العارية دون العمري . والله تعالى أعلم .

وقد استدلل بهذا أبو عمر بن عبد البر في التمهيد على أن مذهب ابن عمر في العمري خلاف مذهبه في الإسكان ، وقال في التمهيد : جماعة أهل الفتوى على الفرق بين العمري والسكنى ، وإذا كان الإسكان ليس بعمري .

قال صاحب الجوهر النقي : وقد صرح في القضية بأن حفصة أسكنت ، فلا حاجة إلى تأويل البيهقي بأنه لم يرد في العمري . (السنن الكبرى ٦ / ١٧٤ - ١٧٥) .

بها عليه قال : « فذلك أبعد لك منها » .

[١٧٣٤] قال الشافعي رحمه الله : أخبرنا سفيان وعبد الوهاب ، عن أيوب ، عن محمد ابن سيرين : أن شريحاً قضى بالعمري (١) لأعمى فقال : بم قضيت لى يا أبا أمية ؟ قال : ما أنا قضيت لك ، ولكن قضى لك محمد رحمه الله منذ أربعين سنة قضى أن (٢) من أعمار شيئاً حياته فهو له حياته وموته - قال سفيان أو عبد الوهاب (٣) : فهو لورثته إذا مات .

قال الشافعي رحمه الله : فترك (٤) هذا وهو يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة ، وزيد بن ثابت ، ويفتى به جابر بالمدينة ، ويفتى به ابن عمر ، ويفتى به عوام أهل البلدان ، لا أعلمهم يختلفون فيه ، بأن قال :

[١٧٣٥] أخبرنى يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن القاسم : أنه سمع مكحولاً يسأل القاسم بن محمد عن العمري ، وما يقول الناس فيها ؟ فقال القاسم : ما أدركت الناس إلا على شروطهم فى أموالهم وفيما أعطوا .

قال الشافعي رحمة الله عليه : والقاسم - يرحمه الله - لم يجبه فى العمري بشيء إنما أخبره أنه إنما أدرك الناس على شروطهم ، ولم يقل له (٥) : إن العمري من تلك الشروط التى أدرك الناس عليها ، وقد (٦) يجوز أن لا يكون القاسم سمع الحديث ، ولو سمعه ما خالفه إن شاء الله . فإذا قيل (٧) لبعض من يذهب مذهبه : لو كان القاسم قال هذا فى العمري أيضاً فعارضك معارض بأن يقول : أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه إذ (٨) كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفنا يروى من وجوه يسندونه . قال :

(١) فى (ص) : « العمري » ، وما أثبتناه من (ب ، م) .

(٢) « أن » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .

(٣) فى (ب) : « سفيان وعبد الوهاب » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٤) هذا جواب « فإذا » فى الصفحة ما قبل السابقة .

(٥) « له » : ساقطة من (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) « قد » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .

(٧) فى (ب) : « قال فإذا قيل » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

(٨) فى (ب) : « إذا » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .

[١٧٣٤] * السنن الكبرى : (٦ / ١٧٤) كتاب الهبات - باب العمري - من طريق سعيد بن منصور ، عن

هشيم ، عن هشام ومنصور ، عن ابن سيرين نحوه .

وقد روى قبله رواية الشافعي بإسناده عنه ، عن ابن عيينة به .

[١٧٣٥] * ط : (٢ / ٧٥٦) (٣٦) كتاب الأقضية - (٣٧) باب القضاء فى العمري - عن يحيى بن سعيد به .

قال مالك عقبه : وعلى ذلك الأمر عندنا أن العمري ترجع إلى الذى أعمارها إذا لم يقل : « هى

لك ولعقبك » .

لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالغلط ، فقال (١) : ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي ﷺ ، فإذا قال : لا يجوز ، قلنا : أفما (٢) يثبت عن النبي ﷺ / أولى أن يكون لازماً لأهل دين الله ، أو ما قال القاسم : / أدركت الناس ولسنا نعرف الناس الذين حكى هذا عنهم ، فإن قال : لا يجوز (٣) على مثل القاسم في علمه (٤) أن يقول : أدركت الناس ، إلا والناس الذين أدرك أئمة يلزم (٥) قولهم ، قيل له :

[١٧٣٦] فقد روى يحيى بن (٦) سعيد عن القاسم : أن رجلاً كانت (٧) عنده وليدة لقوم فقال لأهلها : شأنكم بها ، فرأى الناس أنها تطليقة وهو يفتى برأى نفسه أنها ثلاث (٨) تطليقات ، فإن قال في هذا : لا أعرف الناس الذين (٩) روى القاسم هذا عنهم ، جاز لغيره أن يقول : لا أعرف الناس الذين روى القاسم (١٠) هذا عنهم في الشروط ، وإن كان يقول : إن القاسم لا يقول : « الناس » ، إلا الأئمة الذين يلزم قولهم ، فقد ترك قول القاسم برأى نفسه وعاب على غيره اتباع السنة .

- (١) في (ب) : « فقيل » ، وفي (م) : « فيقال » ، وما أثبتناه من (ص) .
 (٢) في (ب) : « ما » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .
 (٣) في (م) : « فإنه لا يجوز » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .
 (٤) في (م) : « عقله » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .
 (٥) في (ب) : « يلزمه » ، وما أثبتناه من (ص ، م) .
 (٦) « بن » : ساقطة من (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .
 (٧) في (م) : « كان » ، وما أثبتناه من (ص ، ب) .
 (٨) في (ص) : « نفسه ثلاث » ، وفي (م) : « نفسه في أنها ثلاث » ، وما أثبتناه من (ب) .
 (٩) في (ص) : « الذي » ، وما أثبتناه من (م ، ب) .
 (١٠) « القاسم » : ساقطة من (ب) ، وأثبتناها من (ص ، م) .